

مقدمة إلى الاستراتيجية الوطنية للطيران



الاستراتيجية الوطنية للطيران
SAUDI AVIATION STRATEGY

المحتويات

- 01 كلمة معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية
- 02 نبذة تعريفية من رئيس الهيئة العامة للطيران المدني
- 03 الاستراتيجية بإيجاز
- 04 قصة الاستراتيجية
- 05 شركات الطيران
- 06 المطارات
- 07 الشحن الجوي
- 08 التنظيم



كلمة معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية



”

تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد حفظهما الله، تنطلق المملكة في رحلة طموحة لتحصد ثمار موقعها الاستراتيجي وتعمل على تطوير اقتصاد متنوع ومستدام من خلال رؤية السعودية 2030.

ومن خلال الجهود التي تبذلها الهيئة العامة للطيران المدني ومنظومة الطيران ككل، سيتمكن القطاع من تقديم فرص غير مسبوقة للمستثمرين والمسافرين الدوليين وللمواطنين السعوديين على حد سواء.

وختاماً نتطلع إلى مشاركة هذه الفرص معكم في بيئة جاذبة للاستثمار لتحقيق مستهدفاتنا الإستراتيجية لنصبح القطاع الأول في المنطقة.

معالي المهندس صالح بن ناصر الجاسر

وزير النقل والخدمات اللوجستية
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني

تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للطيران والمنبثقة من الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية والمعلنة في عام 2021، بهدف تمكين رؤية السعودية 2030.

تساهم الاستراتيجية الوطنية للطيران بتعزيز مكانة المملكة كدولة رائدة في قطاع الطيران على الصعيد الدولي والارتقاء بتجربة المسافر مع المحافظة على أعلى معايير السلامة الجوية، فضلاً عن تشجيع الاستدامة البيئية على المدى البعيد، كما ستمكّن قطاع السياحة من النمو في الوقت الذي تفتح فيه المملكة أبوابها للعالم.

وعلى الصعيد الوطني، سيتجسّد ذلك بتوفير تجربة سفر سلسة لأكثر من 330 مليون مسافر لـ250 وجهة، ومن خلال نقل 4.5 مليون طن من الشحن الجوي.



مقدمة من معالي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني



”

أود الترحيب بكم في الاستراتيجية الوطنية للطيران ونشارككم خطتنا الطموحة لتحويل قطاع الطيران السعودي ليصبح القطاع الأول على مستوى الشرق الأوسط.

ومن خلال مرحلة جديدة من الإصلاحات في قطاع الطيران والتي تعد الأهم في القرن الحالي، ومنها تعزيز استثماراتها في مجالات النقل واللوجيستيات بأكثر من 100 مليار دولار ونقل 330 مليون مسافر و4.5 ملايين طن من البضائع والربط مع 250 وجهة حول العالم في نهاية العقد الجاري، وتدشين شركات طيران بأفضل الخدمات العالمية وتطوير مرافق المطارات من خلال مركزين رئيسيين مقرهما الرياض وجدة.

وهناك كثير من الفرص للقطاع الخاص لتحقيق طموحات البلاد، منها تحويل 27 مطاراً إلى شركات قابضة لتكون جاهزة للخصخصة، إلى جانب الموافقة على مئات من طلبات الطائرات وفتح وجهات جديدة لكثير من البلدان.

وقد اعتمد مجلس الوزراء الاستراتيجية في 8 ديسمبر 2020م ليقود منظومة الطيران السعودي نحو حقبة جديدة من الازدهار، تضع المسافرين في المقام الأول.

معالي الأستاذ عبد العزيز بن عبدالله الدعيلج
رئيس الهيئة العامة للطيران المدني

إن المتأمل لتاريخ الجزيرة العربية ومساحتها التي تزيد عن 2 مليون كيلو متر مربع وتشكيل الصحاري النسبة الأعلى من تضاريس أرضها، أمر يتطلب وسائل مواصلات حديثة وسريعة تربط مختلف أرجاء البلاد المترامية الأطراف ومن ثم بالعالم الخارجي.

من هنا أدرك مؤسس المملكة الملك عبدالعزيز آل سعود - طيب الله ثراه - أهمية الطيران المدني كعنصر أساسي لمستلزمات النهضة التي ينشدها للبلاد فمض ووصول الطائرة المدنية من طراز (داكوتا دي سي 3) والمهداة من الرئيس الأمريكي روزفلت التي بدأت برحلات داخلية بين الرياض وجدة والظهران، بدأ بالتحليق عبر أجواء المملكة، ليقود شعبه إلى حقبة جديدة في قطاع النقل.

ومن هنا، بدأ مستقبل الطيران بشكله الحديث، منطلقاً لخلق منظومة طيران متطورة.

الاستراتيجية الوطنية للطيران

ملخص الاستراتيجية الوطنية للطيران 2030: قطاع الطيران الرائد في الشرق الأوسط

الطموح

رؤية القطاع: تمكين رؤية السعودية 2030 وجعل قطاع الطيران السعودي الأبرز بين نظرائه في الشرق الأوسط

تمكين الاستراتيجية الوطنية للسياحة (300 مليون مسافر) وتلبية احتياجات الشحن الجوي الوطني (2.5 مليون طن).

تحديث منظومة الطيران لتصبح المملكة مركزاً دولياً للعبور (30 مليون مسافر) ومركزاً دولياً للشحن الجوي (2.0 مليون طن).



ملخص

الشبكة والمراكز

توسعة شبكة النقل الخاصة بالمملكة لتشمل أكثر من 250 وجهة عبر 29 مطاراً، وليصبح مطار الملك خالد الدولي ومطار الملك عبد العزيز الدولي مطارين دوليين يخدمان المسافرين لمسافات طويلة بصفتهما نقطة عبور دولية ومركزين دوليين للشحن الجوي، مع الاستفادة من سعة بطن الطائرة (الجزء المخصص لشحن الحمولة في طائرات المسافرين).



شركات الطيران

زيادة الحصة السوقية لشركات الطيران منخفضة التكلفة وزيادة تنافسية شركات الطيران المحلية، فضلاً عن إطلاق شركة طيران جديدة.



المطارات

تحديث البنية التحتية والعمليات، بما في ذلك الطاقة الاستيعابية للمطار وتحسين تجربة المسافرين، تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للسياحة، ومنشآت شحن حديثة.



الخدمات

تمكين التنافس العادل والحرص على وجود أسعار تنافسية على الصعيد العالمي.



الاستراتيجية الوطنية للتنقل والخدمات اللوجستية

تحويل المملكة إلى مركز للخدمات اللوجستية ورفع
التصنيف العالمي للمملكة على مؤشر أداء الخدمات
اللوجستية من

10 إلى 49

رفع مساهمة قطاعي النقل والخدمات اللوجستية
في الناتج المحلي الإجمالي إلى

10%

رفع عدد حاويات الشحن التي تعالجها المملكة
سنويًا إلى

40 مليون حاوية

الاستراتيجية الوطنية للطيران بإيجاز

تهدف الإستراتيجية لجعل
المملكة مركزاً للطيران العالمي
على مستوى الشرق الأوسط
خلال العقد القادم.

وستنتقل المملكة تدريجياً لتصبح رائدة في مجال الطيران على الصعيد الدولي، حيث تسهم في تعزيز السلامة الجوية والارتقاء بتجربة المسافر وتشجيع الاستدامة البيئية على المدى البعيد.

تمثل الاستراتيجية الوطنية للطيران خارطة الطريق التي ستساعد المملكة في تحقيق هذه الأهداف، وهي خطة تحظى بالدعم الكامل للحكومة بهدف الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمملكة والاستثمار بجيل المستقبل، وذلك من خلال إطلاق العنان لإمكاناتها لتصبح الوجهة الدولية الأبرز للسياحة وممارسة الأعمال ومركزاً عالمياً لأكثر منظومة متكاملة من الخدمات اللوجستية.

تشتمل محاور استراتيجية قطاع الطيران المدني على ثلاث ركائز رئيسة وهي: دعم رؤية 2030، وتمكين الاستراتيجية الوطنية للسياحة، وتعزيز قطاع الطيران المحلي، بهدف رفع مستوى نطاق شبكة الربط في المملكة، وزيادة حصة الناقلات الوطنية، وتطوير البنى التحتية والعمليات التشغيلية للمطارات، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة من منظمات القطاع وزيادة الطاقة الاستيعابية في مطارات المملكة، ودعم سوق السفر والسحن في المملكة خلال السنوات المقبلة، بالاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تحظى به المملكة والقدرات الاستثمارية الضخمة بدعم من رؤيتها الطموحة.

إن المملكة العربية السعودية تملك جميع الموارد والإمكانات القادرة على إعادة تشكيل مستقبل قطاع الطيران حول العالم على مدى السنوات العشر القادمة وما بعدها. وتعد الاستراتيجية الوطنية للطيران بمثابة نقطة الانطلاق في رحلة النهوض بقطاع الطيران عبر فرص كبيرة واعدة ودعم مستمر.

ولدعم الاستراتيجية الوطنية للطيران تم استقطاب استثمارات بقيمة 100 مليار دولار، من القطاعين العام والخاص، وستساهم بحلول عام 2030 بما يلي:

زيادة حجم البضائع المشحونة
جواً إلى

4.5 مليون طن

توسعة شبكة النقل الجوي للمملكة
لتشمل أكثر من 250 وجهة عبر

29 مطاراً

تحديث

مركزين دوليين

لعبور المسافرين لمسافات طويلة

مضاعفة عدد المسافرين عبر مطاراتها 3
مرات ليصبح

330 مليون

مسافراً سنوياً

قصة الاستراتيجية

لم تعد الهيئة العامة للطيران المدني جهة مشغلة بل أصبحت جهة مُنظمة، لتصبح بذلك المهام التنظيمية والتشغيلية في القطاع مستقلة عن بعضها. وعليه، نقلت الهيئة ملكية 27 مطاراً في المملكة إلى شركة مطارات القابضة وهي شركة مُشغلة من القطاع الخاص.

وتمكّن عملية التخصيص تطوير مطارات المملكة ورفع كفاءتها التشغيلية وتقديم أعلى مستوى من الخدمات للمسافرين. ومع الوقت، ستتحوّل هذه التغييرات إلى فرص استثمارية تساهم برفع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بشكل ملحوظ واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي مجال الشحن الجوي، تساهم الاستراتيجية بتحقيق نمو متسارع يساهم بدوره في تحسين قطاع الخدمات اللوجستية، إذ تمكّن الاستراتيجية وتطوير منظومة الشحن الجوي في المملكة وتعزيز مرونة قطاع الخدمات اللوجستية ما يؤدي إلى رفع القدرة الاستيعابية للمنظومة. وتستهدف مطارات المملكة تحقيق نمو سنوي مرگب بنسبة 17% في مجال الشحن الجوي بحلول عام 2030



ما الذي تحققه الاستراتيجية لنقلات الجوية؟



أعلنت المملكة العربية السعودية عن نيتها تدشين ناقل جوي جديد والذي سيقدم خدماته بشكل أساسي للمسافرين لأهداف الترفيه والعمل. وتساهم الاستراتيجية الوطنية للطيران بتحقيق الازدهار لنيوم من خلال مطارها عبر تدشين ناقل جوي جديد مصمم ليلائم مستقبل الطيران. وستمكن الناقلات الجديدة، والتي سيتم إطلاقها كجزء من الاستراتيجية، الجهات المشغلة للشحن من التطور باستخدام مسارات النقل الجوي المستحدثة. وضمن إطار الاستراتيجية، ستمتلك السعودية شركتين لنقل المسافرين والبضائع من طراز عالمي.

تعد المملكة العربية السعودية إحدى أكبر أسواق المسافرين في الشرق الأوسط، إذ خدمت حوالي 100 مليون مسافر في 2019 (قبل الجائحة).

وبين عامي 2013 و 2018، شهدت خدمات المسافرين نموًا بمقدار الضعف.

ما الذي تحققه الاستراتيجية للمطارات؟

تستضيف المملكة حاليًا أكثر من 120 شركة طيران أجنبية وسيزداد هذا الرقم بمجرد فتح مسارات جديدة وتقديم الحوافز اللازمة.

ستتوسع شبكة النقل الجوي للمملكة لتشمل أكثر من 250 وجهة عبر 29 مطارًا.

ستعمل المملكة على بناء شبكة من المطارات بقدرات استيعابية وأدوار مختلفة، على رأسها مركزين دوليين لعبور المسافرين في الرياض وجدة.

يتم تعزيز عملية نقل ملكية المطارات من الهيئة إلى جهات فُشِّغلة في القطاع الخاص بنظام جديد لتقارير الأداء يقدم مستجدات شهرية حول أداء المطار.

وسيدفع هذا التحول بالمملكة لتصبح خامس أكبر مركز لعبور المسافرين في العالم والمركز الأول لشحن البضائع على مستوى المنطقة.

ستمكن الاستراتيجية الوطنية للطيران من رفع حصة المملكة السوقية في الشحن الجوي على مستوى المنطقة إلى 25%، مستغلة موقعها الاستراتيجي الذي يربط بين ثلاث قارات ومكانتها كسوق رئيسي للشحن الجوي.

تليي المملكة حاليًا 33% فقط من إجمالي الطلب على الشحن الجوي للبضائع و7% فقط من إجمالي طلب سوق الشحن الجوي في الشرق الأوسط.

ستساعد الاستراتيجية في تلبية نسبة أكبر من الطلب وذلك بنمو الشحن الجوي بـ5.5 أضعاف، أي من 0.8 مليون طن إلى 4.5 مليون طن بحلول عام 2030.

ولتعزيز القدرة الاستيعابية للشحن الجوي، ستتم زيادة القدرة الاستيعابية للمخازن إلى 6 مليون طن. وقد ساعد إطلاق مناطق حرة تقدّم حوافز ذات تنافسية عالمية في استقطاب مقدمي الخدمات اللوجستية الدوليين والشركات متعددة الجنسيات إلى المملكة.

كما تعمل الاستراتيجية على إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لتمكين الشركات المشغلة للشحن الجوي والخدمات اللوجستية من الاستفادة من حزمة متنوعة من المنافع المالية والتنظيمية والجغرافية.

ما الذي تحققه الاستراتيجية للشحن الجوي والخدمات اللوجستية؟



ما الذي تحققه الاستراتيجية بما يعنى بالتنظيم؟

تعمل الاستراتيجية الوطنية للطيران على إعادة تشكيل دور الهيئة كجهة منظمة ووضع استراتيجية الطيران ومراقبة تنفيذها، مما يتيح لها التركيز على تحسين تنافسية قطاع الطيران في المملكة.

بفضل الإجراءات التنظيمية للهيئة، تساعد البيئة التشغيلية للمطارات في إحداث نقلة نوعية في شركات الطيران والخدمات المساندة التابعة لها، وذلك من خلال خفض تكلفتها عبر برنامج لمراجعة آلية التسعير. وستستقطب هذه البيئة التشغيلية التنافسية الجديدة حجمًا أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

سيعمل التخصيص على تعزيز النمو ويساهم في استقطاب أبرز الجهات المؤثرة من القطاع الخاص الوطني، ما سيؤدي بدوره إلى تحسين تصنيف المملكة في مجال كفاءة النقل الجوي لتصبح ضمن أفضل 5 دول في العالم في هذا المجال بحلول عام 2030. وستضاعف مساهمة قطاع الطيران في الاقتصاد السعودي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف لترتفع من 21.3 إلى 74.6 مليار دولار بحلول عام 2030.

كما سيعمل على تقليل انبعاثات الكربون من قطاع الطيران السعودي وتحسين الأداء البيئي، وتمكين نمو الحركة الجوية وتعزيز تنافسية شركات الطيران، وزيادة المنافسة في أسواق خدمات الطيران الاحتكارية، تمكين تطوير الطيران الخاص ومناطق الشحن الجوي والخدمات اللوجستية، ضمان تجربة عالية الجودة ومعاملة عادلة للمسافرين وعملاء الشحن، تمكين الربط المحلي والدولي عالي المستوى للوصول إلى أكثر من 250 وجهة دولية بحلول عام 2030





الاستراتيجية الوطنية للطيران
SAUDI AVIATION STRATEGY

